فؤاد سراج الدين

رئيس حزب الوفد

- كل الأحزاب الموجودة وطنية تجمعها أرضية مشتركة هى الدفاع عن الحريات العامة.
- مبارك تم انتخابه رئيسا للدولة بإجماع رائع ولم يكن رئيسا للحزب الوطنى.
- الوفد أيد ثورة يوليو منذ يومها الأول بأهدافها الستة.
- انتقدنا وسنظل ننتقد السلبيات التى ارتكبت من رجال الثورة لأنها خطايا وليست أخطاء.
- فى ظل الأوضاع القائمة لا يمكن وصول أى حزب معارض للحكم.
- نريد دستورا يوسع سلطات الشعب إلى أبعد مدى ويحد من سلطات الحاكم إلى حد كبير.
- يجب السماح لأى إتجاه بتكوين حزب حتى لا تعمل هذه التيارات تحت الأرض.

فؤاد سراج الدين - رئيس حزب الوفد

الحوار مع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد يمثل علامة هامة ورئيسية فى هذا الكتاب الذى نحاول من خلاله أن نغوص فى أعماق مسيرة التجربة الديمقراطية فى مصر، وأن نقرأ طالعها ونستكشف الطريق الذى تسير فيه بكل محطاته.. وأهمية الحوار مع فؤاد سراج الدين لا تأتى من كونه يشغل منصب رئيس حزب الوفد الجديد، وإنما لدوره البارز والقيادى فى الحزب الذى كان يحتل موقع الأغلبية قبل ثورة ١٩٥٢.

مشوار طويل قطعه فؤاد سراج الدين خاض خلاله أكثر من معركة فى أكثر من ميدان وتقلد أكثر من منصب بدأه فى ميدان القضاء بالعمل بالمحاماه بعد تخرجه فى كلية الحقوق إلى أن أصبح وكيلا للنائب العام سنة ١٩٣٢.. أما مشواره فى مجال الحياة الحزبية النيابية فبدأ منذ انضم لحزب الوفد وأصبح عضوا بمجلس النواب عام ١٩٣٦ ثم عضوا بمجلس الشيوخ ثم زعيما للمعارضة الوفدية وعضوا بالقيادة العليا لحزب الوفد ثم سكرتيرا عاما للحزب عام ٤٨ وخلال المشوار شغل أيضا العديد من المناصب الوزارية قبل ثورة يوليو منها: الزراعة والداخلية والمواصلات والمالية والشئون الاجتماعية.

وهكذا تمتد جذوره وتتواصل رحلته بكل محطاتها إلى أن تصل إلى بداية جديدة فى مجال الحياة الحزبية برئاسته لحزب الوفد الجديد.. ومع شخصية مثل فؤاد سراج الدين لابد أن يتشعب الحوار ويتوقف عند كل هذه المحطات.

قبل وبعد الثورة

* وكان من الطبيعى أن تكون بداية الحوار معه عن الفارق بين التجربة الديمقراطية الحالية وديمقراطية ما قبل ثورة يوليو؟

يقول فؤاد سراج الدين:

– هناك فارق كبير.. بالنسبة للآن لا أستطيع أن أقول انه ليس عندنا

ديمقراطية عندنا قدر من الديمقراطية، لكنها ليست الديمقراطية الحقيقية المطلوبة ولا هى الديمقراطية الكاملة.. وأساس الديمقراطية، كما هو معروف، هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه.. بواسطه ممثليه المنتخبين عن طريق انتخابات حرة.. الذين تنبثق منهم السلطة التنفيذية.. هل هذا واقع عندنا فى مصر.. مع الأسف - لا.. فكل الانتخابات التى جرت منذ عام ١٩٥٢ لم تكن حرة ولا نزيهة.. حتى وصل الأمر - فى الانتخابات الأخيرة سنة ١٩٨٧ - أن يصدر حكم من المحكمة الادارية العليا باخراج ٧٨ عضوًا من الحزب الحاكم وإحلال ٧٨ من أحزاب المعارضة محلهم.. وللأسف لم ينفذ الحكم رغم مرور ٣ سنوات على صدوره ورغم أنه حكم نهائى واجب التنفيذ.. فإذا انعدم - من وجهة نظرى - هذا الأساس وهو تعريف الديمقراطية.. حكم الشعب لنفسه بنفسه.. فذلك يعنى أن أساس الديمقراطية منهار.. ثم إن الديمقراطية لها أيضا أسس أخرى.. مثلا حرية الصحافة.. صحيح أن عندنا حرية الكتابة.. نكتب ما نريد فى صحف المعارضة... لكن ليست هناك حرية إصدار صحف.. فلكى تصدر صحيفة هناك قيود وشروط واجراءات.. هناك أيضا تعدد للأحزاب أخيرًا.. لكن ليست هناك حرية تكوين أحزاب.. المناقشات البرلمانية أيضًا ليست على النمط الديمقراطى الصحيح.. فمع الأسف رئاسة المجلس تخرج على الحياد الواجب.. وتشترك فى المناقشات وترد على المعارضة وتدافع عن الحكومة.. رئيس المجلس من حقه أن يبدى رأيه كنائب لكن لابد أن يترك منصة الرئاسة ويجلس مع الأعضاء ليقول رأيه كعضو.. أيضًا وجود قانون الطوارئ - ٩ سنوات - ونحن نحكم فى ظل هذا القانون.. وهى مسألة ضد الديمقراطية تماما.. لأن هذا القانون يهدم كل الضمانات التى يكفلها الدستور للمواطن ويعطى سلطات مطلقة لاحد لها، للأسف الشديد يساء استخدامها أيضًا ليست هناك أى إمكانية للتغيير.. والتغيير من أسس الديمقراطية.. ونحن نرى فى العالم أمثلة كثيرة لأحزاب معارضة تحصل على الأغلبية وتتولى الحكم.. مؤخرا حدث هذا فى نيكاراجوا.. فازت المعارضة بالأغلبية وتولت المسئولية.. هنا لا يمكن أن يحدث هذا لأنه ما دامت الانتخابات تجرى بطريقة غير نزيهة وحرة.. فسيظل الحزب الحاكم فى الحكم إلى ما شاء الله.

قبل ١٩٥٢ كانت هناك حرية تكوين أحزاب.. دون أى قيود أو شروط بدليل انه كان هناك أكثر من ١٨ حزبا فى مصر.. أيضا كانت هناك حرية اصدار صحف.. كان حزب الوفد لا يملك صحيفة مثل الآن.. لكن كانت هناك صحف وفدية يصدرها أشخاص مؤمنون بالمبادئ الوفدية.. الممارسة البرلمانية.. خاصة المعارضة كانت تتم على اكمل وجه.. وقد كنت اتولى زعامة المعارضة فى مجلس الشيوخ فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ وكنت متمتعا بكل حقوقى كمعارض، وهناك موضوعات كثيرة تكلمت فيها فى أكثر من جلسة.. اليوم رئيس المجلس يحدد للنائب فترة زمنية قدرها ١٠ دقائق فقط للحديث.. كيف يمكن مثلاً مناقشة بيان الحكومة والمليارات التى يتضمنها فى ١٠ دقائق.. أعتقد انها مناقشة صورية.. فقبل الثورة لم تكن هناك أى قيود على المعارضة سواء فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، ولذلك كانت المعارضة تؤدى واجبها وتصل إلى نتائج كبيرة لصالح البلد.. وأذكر وأنا فى مجلس الشيوخ استطعت ثلاث مرات أن أحوز على الأغلبية.. حيث إنضم إلى أعضاء من أحزاب الحكومة لم يقتنعوا بكلام الحكومة.. اليوم مثل هذا لا يحدث.. وكل الذى يحدث هو انتقال روتينى لجدول الأعمال وتصفيق للوزير الذى يرد بغض النظر عن هذا الرد.. أيضا الدستور نفسه.. الذى يعتبر الاطار للحكم وفى ظله توجد الديمقراطيات.. هذا الدستور الحالى لا يوفر هذه الديمقراطية لأنه يعطى سلطات مطلقة للحاكم ويحد من سلطات الشعب ممثلا فى المجلس النيابى.. ويخلط بين السلطات.. لا يتضمن أى مسئولية وزارية حقيقية، على سبيل المثال لو أن مجلس الشعب الحالى قرر عدم الثقة بالوزارة فقد كان مفروضا قبل ١٩٥٢ أن تستقيل فورًا.. مثلما يحدث فى كل بلاد العالم الديمقراطى.. وإذا لم تستقل فالمفروض أن يقيلها الحاكم.. الآن لو أن المجلس قرر عدم الثقة بالوزارة.. وهو فرض مستحيل.. فإن رئيس الدولة له ان يعترض على القرار.. فإذا أصر المجلس على رأيه فإن رئيس الدولة يحل المجلس ولا يحل الوزارة.. هذا هو الوضع الآن.. لذلك فإن أى نائب يضع فى حساباته أنه لو صوت ضد الحكومة فلن يدخل المجلس مرة ثانية.. لأن الحكومة التى قرر عدم الثقة بها هى التى ستجرى الانتخابات الجديدة، لكل هذه الأسباب يكثر الخطأ ويكثر الانحراف ويكثر الفساد.. ودستورنا الذى وضع فى عام ١٩٧١

وضع فى ظل نظام شمولى أيام الرئيس السادات وفى ظل الحزب الواحد.. الاتحاد الاشتراكى، وكل ما حدث هو تعديل مادة واحدة خاصة بتعدد الأحزاب.. ومن هنا يطالب الوفد باستمرار بتعديل الدستور أو وضع دستور جديد.

حكم الفرد

* ويقيم فؤاد سراج الدين المراحل الثلاث لثورة يوليو فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية فى عهود: عبد الناصر.. السادات.. مبارك فيقول:

– الثلاثة من وجهة نظرى يشتركون فى أرضية واحدة وهى حكم الفرد، أى لا أستطيع أن أقول إن الشعب قادر على حكم نفسه بنفسه.. لكن هناك تفاوتا، فأيام الرئيس عبد الناصر لم يكن هناك أى نوع من التمثيل النيابى.

وأوقف الحياة النيابية فترة طويلة، السادات كان أكثر انفتاحا وانفراجا، فهو الذى وضع التعديل الخاص بتعدد الأحزاب، وضع دستور ٧١ وهو إلى حد ما يمتاز عن فترة حكم عبد الناصر.. ولو انه لم يحقق مطالب الشعب.. كان هناك أيضا انفتاح اقتصادى، كما أننى أستطيع أن أقول ان الفترة الأولى من حكم السادات كانت فترة جيدة لكن مع الأسف الفترة الأخيرة حدثت فيها أخطاء كثيرة آخرها عملية سبتمبر ١٩٨١ عندما وضع كل الطوائف من سياسيين وكتاب ومحامين ورجال دين فى السجن وانتهت بحادث المنصة.. فى عهد مبارك النظام الدستورى كما هو، أوضاع الحكم كما هى لم تتغير.. ربما كانت حرية النشر الآن أكثر بكثير من أيام السادات.. الكتاب اليوم عندهم شجاعة كبيرة فى نشر أفكارهم.

المعارضة وصناعة القرار

* وحول مدى تأثير المعارضة فى صنع القرار والاتهام الموجه للمعارضة بأنها تنتقد دون أن تضع حلولا للمشاكل يقول رئيس حزب الوفد:

– من الواجب أن تؤثر المعارضة وتشترك ويؤخذ رأيها فى المسائل الهامة من جانب الحكومة، لكن مع الأسف الشديد لا يحدث هذا.. بل إننا لا نعرف إلا ما تريد الحكومة أن نعرفه، أما القرارات الهامة فنعرفها مثلنا مثل أى مواطن آخر. من خلال الجرائد.. من هنا استطيع أن أقول ان المعارضة ليس لها أى رأى فى صنع القرار.. ورغم أننا طالبنا كثيرا فى جرائدنا ومقالاتنا أنه مادمتم تقولون ان المعارضة جزء من النظام فلابد أن تشركوها فى صنع القرار، لكن مع الأسف هذه النقطة منعدمة تماما.. ان حكامنا الحاليين يعتقدون انهم ليسوا فى حاجة لآراء المعارضة.. أذكر مرة أن أحد الوزراء صرح مرة بأنهم ليسوا فى حاجة لآراء من أى أحزاب أخرى وأن حزبهم يضم كل الكفاءات، الغريب أن الرئيس مبارك عندما يزور بعض البلاد الأجنبية فإنه يقابل هناك زعماء المعارضة فيها.. لأن المعارضة هناك لها رأى، لكن عندنا هنا هذا الاعتبار غير موجود لا أيام مبارك ولا السادات وبالطبع لم يكن موجودا أيام عبد الناصر أيضا.

* أما فيما يتعلق بأن المعارضة تنتقد دون أن تقدم حلولا أعتقد أن هذا الكلام غير صحيح وأى متتبع لما ينشر فى صحف المعارضة يوميا يجد أن هناك حلولا لمشاكلنا، وفى برنامج الوفد بالتحديد تجد أنه يتعرض لكل نواحى الحياة فى مصر.. الاقتصادية والزراعية والسياسية وكل المجالات.. يوميا هناك نقد وحلول لكن مع الأسف لا أحد يهتم بهذا، أكثر من هذا.. فقد طلب منى الرئيس مبارك يوما أن أقدم له تصور حزب الوفد فى قضية الدعم فرحبت جدا بطلب الرئيس وطلبت من رئيس الوزراء أن يقدم لنا بعض البيانات الرسمية لكى تستطيع لجنتا الشئون المالية والاقتصادية فى الحزب دراسة الموضوع ولم يرد على رغم أننى كررت طلبى.. وأخيرا طلبت من لجنتى الحزب أن تبحثا فى ضوء البيانات المتاحة لها.. قالوا المتاح هو من خلال كلام الجرائد فقط.. ورغم ذلك قدموا لى تقريرا قيما جدا وشجاعا وخاليا من كل أغراض حزبية وبعثت بهذا التقرير للرئيس مبارك ورئيس الوزراء والوزراء المختصين، ولم يصلنى رد عما إذا كان التقرير وصل أو لم يصل، أكثر من هذا بعد شهرين كان هناك اجتماع لرؤساء الأحزاب مع الرئيس مبارك فرويت له ما حدث وكان أحد الوزراء الذين لهم صلة بموضوع الدعم موجودا فى هذا اللقاء فسألته هل قرأت التقرير الذى أرسلناه

إليك.. فقال لم يصلنى أى تقرير. ووزير آخر قال لأحد نوابنا فى مجلس الشعب التقرير وصلنى لكن لم أقرأه حتى الآن.. قال هذا الكلام بعد ثلاثة أشهر من إرسال التقرير إليه.. فقلت للرئيس مبارك إن وزراءك غير مؤمنين بالتعاون مع المعارضة.

الكوادر الحزبية

* وأسأل السيد / فؤاد سراج الدين عن السبب فى عدم وجود كوادر حزبية قوية رغم حرية الحركة التى تتمتع بها احزاب المعارضة؟؟

- يجيب: أولا الحرية الواسعة فى الاتصال مع الجماهير مسألة غير حقيقية وأروى لك تجربتنا مع وزير الداخلية السابق.. فعندما كنا نطلب تصريحا بعقد لقاء جماهيرى أثناء المعارك الانتخابية كان يشترط علينا أن نقيم هذا اللقاء إما فى مقر الحزب وإما فى مكان محاط بسور - كيف؟. كيف وهناك ١٠ آلاف أو ١٢ ألفا يريدون حضور هذا اللقاء، ومن هو ذلك الذى يملك أرضا فضاء تتسع لهذا العدد من البشر.. ويتركها خالية ويحيطها بسور.. فى الاسكندرية مثلا كنا نريد أن نقيم اجتماعا سياسيا جماهيريا واتصل رئيس اللجنة العامة لحزب الوفد فى الاسكندرية بمدير احدى المدارس التى تمتلك أرضا فضاء كبيرة يمكن أن نقيم عليها الاجتماع بتأجير المكان.. وتم الاتفاق ودفعنا إيجار المكان، وفى اليوم التالى اتصل مدير المدرسة برئيس اللجنة وقال آسف جدا تعليمات أمن الدولة بعدم الموافقة.. هذه القصة تكررت كثيرا طوال السنوات الأربع الماضية حتى فى بورسعيد لم نتمكن من عمل اجتماع سياسى هناك أثناء الانتخابات الأخيرة.. الاتصال الوحيد بالجماهير هو من خلال الجريدة وبالمناسبة، فقد قدمنا طلبا هذه الأيام لعمل اجتماع سياسى فى طنطا.. ولا نعرف إذا كان وزير الداخلية الجديد سيوافق أو لا.. أما بالنسبة للكوادر.. فالكوادر موجودة والكثير منها غير معلن فى جريدة الحزب حماية لأعضائها من المشاكل والاضطهاد خاصة فى القرى والمراكز.. وربما أمكننا تعديل هذا التكتيك فى ظل وجود وزير الداخلية الجديد.

تخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى

وعن المطالبة المستمرة لحزب الوفد وأحزاب المعارضة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى، وعن فشل محاولات الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم يقول رئيس حزب الوفد: الحقيقة أننى طلبت من الرئيس شخصيا.. فى أحد اللقاءات أن يتخلى عن هذه الرئاسة لأن وجوده فى هذا الموقع يخل إخلالا كبيرا جدا بمبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب لأن الحزب الذى يرأسه رئيس الدولة من الطبيعى أن يصبح كل الجهاز الإدارى فى الدولة مسخرا له.. وقد ظهر هذا واضحا أثناء الانتخابات، وقلت للرئيس مبارك انك انتخبت رئيسا للدولة باجماع رائع ولم تكن رئيسا للحزب الوطنى، وقد طالبنا الرئيس مبارك بالتخلى عن هذه الرئاسة من خلال مؤتمر الأحزاب المعارضة الذى عقد فى ٥ فبراير ١٩٨٧ .. وحتى عندما أفرج عنا بعد اغتيال السادات.. تحدثنا معه فى هذا الموضوع حتى لا يتولى هذه الرئاسة، وقد أكد لنا الرئيس مبارك أن هذه المسألة لم تتقرر بعد، وحتى إذا تمت فستكون لفترة محدودة، وقد مرت حتى الآن ٩ سنوات ولم تنته هذه الفترة المحدودة ولذلك فمن وجهة نظرى فإن وجود الرئيس فى موقع رئاسة الحزب الوطنى من أسباب الخلل السياسى الذى نعيشه حاليا لأن رئيس الدولة يجب أن يكون رئيسا محايدا، صحيح أن رئيس الدولة فى الخارج يتم انتخابه من خلال الأحزاب لكن بمجرد توليه مسئولية الرئاسة، رئاسة الدولة يتخلى عن الحزب الذى كان ينتمى إليه.. ولا يحضر اجتماعاته ولا يشترك فى قراراته ويظل على هذا الوضع إلى أن يترك منصب رئاسة الدولة فيعود مرة أخرى إلى حزبه، هنا الوضع يختلف تمامًا، رئيس الدولة يرأس الحزب ويحضر اجتماعاته ويشترك فى قراراته وترشيحاته.. فأى موظف ادارى أو محافظ يعرف أن هؤلاء المرشحين فى محافظته مرشحون من قبل رئيس الدولة وأنه هو الذى اختارهم.. يجد نفسه مضطرا لمساندتهم.. هذه مسألة طبيعية.

أما فيما يتعلق بالحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم فأنا أؤكد انه لم

تحدث إلا محاولة واحدة لهذا الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطنى، هذه المحاولة حدثت منذ حوالى العامين.. عندما دعا د. يوسف والى بصفته أمين عام الحزب الوطنى لاقامة هذا الحوار، وقد طلب منه رؤساء الأحزاب المعارضة، وحتى يكون الحوار فى جو حر وديمقراطى، أن يكون هناك تصريح بأن الحكومة لن تجدد العمل بقانون الطوارئ، فكان رد الدكتور / يوسف والى هو أنه فوجئ بهذا الطلب وطلب منا فرصة لمشاورة الحكومة، وقبل اليوم المحدد للاجتماع التالى بثلاثة أيام.. استصدرت الحكومة من مجلس الشعب قرارًا بتجديد العمل بقانون الطوارئ ليس لسنة واحدة كالعادة وانما لثلاث سنوات.. وبالتالى ماتت الفكرة وهى فى المهد.

* سألت رئيس حزب الوفد عن إمكانية وصول أى حزب معارض داخل مصر للحكم، وعن سر ضعف أحزاب المعارضة فى مصر وأنها مجرد صحف لا أحزاب فأجاب قائلا:

- فى ظل الأوضاع القائمة والسارية والمتبعة الآن لا يمكن، بل إن الفرصة مستحيلة وردى على ضعف أحزاب المعارضة وانها مجرد صحف أقول.. لماذا يزورون الانتخابات إذن؟ لماذا يزيفونها.. لماذا لا ينفذون أحكام القضاء، هذا لأنهم يعرفون تماما مدى قوة أحزاب المعارضة، أكثر من هذا، فرغم كل ما حدث من تزييف وتزوير فى آخر معركة انتخابية لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ فإن أحزاب المعارضة مجتمعة أحرزت ثلث أصوات الناخبين، ولو كان قد دخل المجلس الـ ٧٨ نائبا لارتفعت النسبة إلى أكثر من ذلك، ولو كانت المعركة نزيهة وشريفة لكان من المؤكد أن تحصل المعارضة على أكثر من نصف أصوات الناخبين.

الهجوم على ثورة يوليو

* سألت الأستاذ / فؤاد سراج الدين: لماذا يهاجم الوفد وطوال الوقت ثورة يوليو؟

– قال: الوفد لم ولن يهاجم ثورة يوليو.. لم يهاجم هذه الثورة باعتبارها حدثا له آثاره الاجتماعية والسياسية.. وقد أيدنا ثورة يوليو من اليوم الأول لها.. بل إننى حضرت أنا والمرحوم مصطفى النحاس من جنيف ثالث أيام الثورة والملك ما زال على العرش لتأييد الثورة فى مواجهة الملك.. ومن هناك وقبل أن نعود أرسلنا نقول لأعضاء حزب الوفد نحن مع الثورة فأيدوها، غير صحيح أننا هاجمنا ثورة يوليو، لكننا انتقدنا وننتقد وسنظل ننتقد السلبيات والخطايا التى ارتكبت من قادة الثورة، وأنا دائما أقول إننا لسنا ضد الثورة بل أنا عندما وصفت الثورة بأنها انقلاب عسكرى لأن الثورة تبدأ من الشارع كما حدث فى ثورة ١٩١٩ فقد كنت منصفا، قلت إن هذه الثورة كانت انقلابا عسكريا أيده الشعب فاكتسب الشرعية، ولا أظن أن هناك انصافا أكثر من هذا، لكننى ضد أخطاء هذه الثورة أو هذه الحركة أو هذا الإنقلاب.. بل إننى قلت إنها ليست أخطاء ولكنها خطايا، الوفد أيد ثورة يوليو بأهدافها الستة التى أعلنتها الثورة فى بيانها الأول فى صباح ليلة ٢٣ يوليو، أما السلبيات والأخطاء والخطايا فمن المؤكد أننا لسنا معها.

– وحول التيارات السياسية التى توجد فى الساحة المصرية والتى يجب أن تكون أحزابا علنية يقول رئيس حزب الوفد:

من وجهة نظرى الشخصية انه يجب السماح لأى اتجاه بتكوين حزب لأنه فى النهاية البقاء للأصلح.. وإذا منعت تيارا من تكوين حزب فمن المؤكد انه سيعمل تحت الأرض وفى هذه الحالة تضطره أنت إلى القيام بأعمال غير شرعية ولذلك فقد وافقنا فى سنة ١٩٨٤ على اعطاء الفرصة فى قوائم ترشيحاتنا لبعض الاخوان المسلمين ليدخلوا مجلس الشعب لأنه لم تكن أمامهم وسيلة أخرى للترشيح ولانهم ممنوعون من تكوين حزب، كما أن جماعتهم منحلة قانونا.

تغيير الدستور

* قلت لرئيس حزب الوفد: تطالبون بعدة تغييرات دستورية .. ما هى أهم هذه التغييرات من وجهة نظركم؟

– قال: هذه التغييرات حصرناها تقريبا فى بيان الأحزاب الذى صدر فى ٥ فبراير ١٩٨٧ وأولها أننا نريد دستورا ديمقراطيا وليس دستورا شموليا.. ثانيا أننا نريد دستورا يوسع إلى أبعد مدى من سلطات الشعب. ويحد إلى حد كبير من سلطات الحاكم، دستورًا يفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، دستورًا يقرر المسئولية الوزارية الحقيقية، دستورًا يحدد مدة الرئاسة بحد أقصى مدتين.. دستورًا يكفل الحريات العامة وحقوق الانسان ويلغى المحاكم الاستثنائية، دستورا يجعل انتخاب رئيس الجمهورية بالنظام الفردى بحيث يمكن لأى شخص أن يرشح نفسه.

دور المعارضة

وباعتباره سياسيا قديما يحدد السيد / فؤاد سراج الدين الدور المطلوب من أى حزب معارض فيقول:

هناك كثيرون يسألون ماذا فعلت المعارضة، ولهؤلاء أقول لهم: إننا نفعل ما يفعله أى حزب معارض فى العالم، ماذا فعل مثلا حزب العمال فى انجلترا والحزب الديمقراطى فى أمريكا، ماذا يفعلون الآن، المعارضة فى أى بلد ديمقراطى لا تملك سلطة تنفيذية وبالتالى لا تملك القيام بعمل محدد لكن دورها نشر مبادئها بين الشعب والاتصال به عن طريق نوابها وصحفها واجتماعاتها، وكشف الأخطاء والسلبيات والانحراف فى الحكم وكذلك اقتراح الحلول التى لها فائدة للشعب وأيضا مناقشة ما يعرض على المجالس النيابية فى حدود المصلحة العامة.

الوفد.. القديم والجديد

ويحدد السيد / فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الفرق بين حزب الوفد فى مرحلة ما قبل الثورة.. وحزب الوفد الجديد قائلا:

– الوفد الجديد هو امتداد للوفد القديم.. وكان هناك ضغط من لجنة

الأحزاب حتى نختار أى اسم إلا اسم الوفد، بل انهم قالوا لنا بصراحة إذا كنتم ستتمسكون باسم الوفد فلن يوافق على الطلب.. لكننا كنا متمسكين بالاسم لأنه أولاً تراث تاريخى وطنى ثم انه يمثل فترة طويلة من جهاد وكفاح الشعب المصرى، والوفد قوة كبيرة تاريخه وميراثه، وكانت حرب أعصاب بين لجنة الأحزاب، وإبراهيم فرج ممثلنا فى اللجنة لدرجة أنه جاء يوما وقال لى لابد أن نختار اسما آخر.. لكننى تمسكت بالاسم.. وقالوا ان قانون الأحزاب ينص على انه لا يجوز لأحزاب جديدة أن تتسمى باسم أحزاب قديمة، ومن وجهة نظرى أن هذا النص بالتحديد وضع من أجل الوفد.. قلت إذن فنسميه الوفد الجديد.. هذا الوفد الجديد امتداد للوفد القديم بمبادئه وأهدافه السياسية

مستقبل الديمقراطية

وفى النهاية يختتم السيد فؤاد سراج الدين حديثه متفائلا عندما سألته عن رأيه فى مستقبل الديمقراطية فى مصر فيقول:

ربما لو سألت غيرى هذا السؤال بالتحديد فسيقول لك مستقبل سيىء لكننى بطبعى دائمًا متفائل.. فى أحلك الأوقات كنت دائما أتفاءل.